

## النزوح الداخلي: الاتجاهات العالمية للنزوح الناشئ عن النزاع

### نينا بيركلاند

”نينا بيركلاند“ هي رئيسة إدارة الرصد والمناصرة في ”مركز رصد النزوح الداخلي“ التابع للمجلس النرويجي للاجئين.

### ملخص

توصل ”مركز رصد النزوح الداخلي“ في نهاية عام 2008، إلى أن عدد النازحين داخليا بسبب النزاعات أو حالات العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان في أنحاء العام بلغ 26 مليون نازح، وهو رقم قياسي لم يبلغه منذ بدأ المركز يرصد النزوح الداخلي في سنة 1998. ولا يزال هذا الرقم المرتفع قائما رغم الإدراك المتزايد ”للمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي“ وتنفيذها. يعرض هذا المقال نتائج الدراسة الاستقصائية الأخيرة التي أجراها ”مركز رصد النزوح الداخلي“ بشأن اتجاهات النزوح الداخلي والتحديات التي تواجه السكان النازحين والتدابير المتخذة لمعالجته.

\*\*\*\*\*

### الاتجاهات العالمية

بلغ عدد النازحين داخليا في العالم 26 مليون شخص في نهاية عام 2008 وذلك بسبب النزاعات أو حالات العنف العام أو انتهاكات حقوق الإنسان<sup>1</sup>. وإذا كانت الأرقام وحدها لا تعكس بشكل متعمق المحنة طويلة الأجل التي يعيشها النازحون داخليا أو مشاكلهم اليومية، فإنها توفر مؤشرات قابلة

1 هذا المقال هو ملخص لمنشور صادر عن مركز رصد النزوح الداخلي، بعنوان النزوح الداخلي: نظرة عامة على الاتجاهات والتطورات العالمية التي شهدتها عام 2008، مركز رصد النزوح الداخلي، جنيف، أبريل/نيسان 2009، متاح على شبكة الإنترنت <http://www.internal-displacement.org/idmc/website/resources/nsf/> (جرت زيارة الموقع في 7 سبتمبر/أيلول 2009).

للمقياس بشأن التحدي الذي ما برح يمثله النزوح الداخلي للمنظمات الإنسانية والإمائية فضلا عن المدافعين عن حقوق الإنسان. وبالرغم من الاعتراف المتزايد أكثر من أي وقت مضى "بالمبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي"<sup>2</sup> واعتمادها تدريجيا في الأطر الوطنية والإقليمية وتحسين آليات الاستجابة الدولية في إطار عملية الإصلاح في المجال الإنساني، فإن الرقم العالمي للنازحين داخليا يقف عند نفس المستوى القياسي المسجل في نهاية عام 2007. واستمر النزوح الداخلي في كثير من البلدان نتيجة لفشل أطراف النزاعات المسلحة في احترام حقوق السكان المدنيين بما في ذلك اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع النزوح.

## أرقام عالمية ونقاط ساخنة

يكشف الرقم العالمي المسجل للنازحين داخليا في نهاية عام 2008 والذي بلغ قرابة 26 مليون شخص، عن نزوح أعداد جديدة قدرت بـ 4.6 مليون شخص<sup>3</sup> قابلها تراجع مساو في عدد النازحين داخليا وذلك نتيجة لتفقيح بعض الأرقام الوطنية والتوصل لحلول مستدامة. وكان هناك أكثر من 900 ألف حالة نزوح جديدة في عام 2008 مقارنة بعام 2007 عندما بلغ عددها 3.7 مليون حالة نزوح جديدة. ووجد العديد من النازحين داخليا الآخرين حلولاً أخرى مستدامة بدلا من العودة تمثلت في الاندماج في مكان نزوحهم أو التوطن في مكان آخر في البلاد. وفي بعض البلدان، جرى إلغاء تسجيل نازحين داخليا فضلا عن تعديل تقديرات لأعدادهم في أماكن أخرى.

وثمة خمسة بلدان تصدرت قائمة البلدان الأكبر عددا من حيث السكان النازحين داخليا مقارنة بغيرها من البلدان، فيما احتفظت البلدان الأربعة الأولى بمكانها حتى نهاية 2007 (الجدول 1). وبلغت نسبة النازحين داخليا في البلدان الثلاثة الأولى معا - السودان وكولومبيا والعراق - 45 في المائة من مجموع النازحين في العالم. كما ارتفع عدد النازحين داخليا في الصومال إلى 1.3 مليون نازح داخلي بعد عام من النزاع المتواصل في حين انخفض العدد في أوغندا ليقف عن المليون نظرا لاستمرار حركات العودة.

وعند النظر إلى نسبة النازحين من إجمالي عدد السكان الوطنيين، برز نوعان من الحالات: ففي البلدان الأكبر عددا من حيث السكان النازحين داخليا وهي الصومال والسودان والعراق وكولومبيا، شكلت نسبة هؤلاء 10% على الأقل من مجموع السكان في كل بلد. أما في البلدان

2 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة في 17 أبريل/نيسان، 1998 الوثيقة UN Doc. E/CN.4/1998/53/Add.2 وأعيد طبعها في *الجلية الدولية للصلب الأحمر*، عدد 324، سبتمبر/أيلول 1998، ص. 545-556. دفع القلق إزاء تعرض النازحين داخليا للاستضعاف لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة لأن تطلب من ممثل الأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا، السيد "فرانسيس دانغ"، بدراسة مدى التغطية التي يكفلها القانون الدولي القائم للنازحين داخليا (1992) ووضع إطار مناسب لهم (1996). وبناء عليه، شرع ممثل الأمين العام بالتعاون مع فريق من الخبراء القانونيين الدوليين في صياغة المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي التي عرضت على اللجنة في عام 1998.

3 ملاحظة بشأن الأرقام: من السهول تقديم أرقام موثوق بها بشأن النزوح الداخلي لأسباب لها صلة بالنزاع في ظل سياقات سياسية حساسة. ففي معظم البلدان المتضررة من النزوح الداخلي غالبا ما تكون البيانات المتاحة بشأن النازحين داخليا ناقصة وغير موثوقة وقديمة أو تنفق إلى الدقة. ولا تتوافر البيانات المفصلة سوى في عدد قليل من البلدان. وينطوي الحصول على أرقام متفق عليها بشأنهم على اعتراف الحكومة ضمنيًا بأزمة النزوح ويسم تحديد وتسجيل النازحين داخليا بالتمتع الشديد إذ غالبا ما يختلطون مع غيرهم من السكان المنضربين. وعادة ما تكون البيانات المتوفرة حول عدد النازحين هي الأفضل من حيث النوعية حيثما تكون الأرقام بشأن العودة أو الحلول المستدامة غير مكتملة منهجيا أو غير متاحة تمامًا. ويعمل مركز رصد النزوح الداخلي على جمع البيانات من الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، ويرسل المركز بعثات ميدانية لعدد من البلدان كل عام.

الأصغر حجماً، فقد شهد عدد منها حالات نزوح داخلي كبيرة نسبياً من حيث نسبة السكان لاسيما في قبرص وأذربيجان وجورجيا وزمبابوي ولبنان (الجدول 2).

#### الجدول 1. البلدان التي لديها أكبر عدد من النازحين داخليا في نهاية عام 2008

البلد	عدد النازحين داخليا في نهاية عام 2008
السودان	4,900,000
كولومبيا	4,360,000 – 2,650,000
العراق	2,840,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1,400,000
الصومال	1,300,000

#### الجدول 2. البلدان التي لديها أعلى نسبة نازحين داخليا بين سكانها

البلد	عدد النازحين داخليا في نهاية عام 2008
قبرص	ما يزيد على 23 %
الصومال	13 %
السودان	12.4 %
العراق	9.6 %
كولومبيا	5.7 – 9.3 %
زمبابوي	4.2 – 7.4 %
أذربيجان	6.7 – 7.1 %
جورجيا	5.7 – 6.3 %
لبنان	2 – 9 %

#### حالات النزوح والعودة الجديدة في عام 2008

حدثت حالات نزوح جديدة شهدها 24 بلدا من أصل 52 بلدا رصدها "مركز رصد النزوح الداخلي" وأعد تقارير بشأنها. ومن بين هذه البلدان، سجلت عشرة بلدان حالات نزوح جديدة واسعة النطاق شملت ما لا يقل عن 200 ألف شخص (انظر الجدول 3). وكان تجدد أعمال العنف في بلدين فقط من هذه البلدان وهما كينيا والهند سببا للنزوح؛ وفي جورجيا (أوسيتيا الجنوبية) حدث تطور جديد في هذا الشأن إذ كانت هي المرة الأولى التي تصبح فيها روسيا طرفا مباشرا في النزاع. أما حالات النزوح الجديدة الأخرى، فكانت ترتبط بأسباب كانت جارية قبل عام 2008.

وأفاد تقارير بعودة أعداد ضخمة من النازحين بلغت 200 ألف نازح أو أكثر في خمسة بلدان: أوغندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وكينيا والقبليين (الجدول 4). وجميع هذه

البلدان باستثناء أوغندا مبيّنة أيضاً في القائمة الواردة سابقاً الخاصة بالبلدان التي شهدت أعداداً كبيرة من حالات النزوح الجديدة. وتعد أكبر حركة عودة بالنسبة لحجم السكان النازحين تلك التي أعلن عن وقوعها في تيمور ليشتي حيث انخفضت أعداد النازحين داخلياً بمقدار الثلثين في عام 2008. وانخفض العدد بالمثل إلى النصف تقريباً في جمهورية إفريقيا الوسطى في الوقت الذي استمر فيه هذا الاتجاه نحو الانخفاض في أوغندا بداية من عام 2007 عندما انخفضت أعداد النازحين داخلياً من 1.3 مليون نازح داخلي لتصل إلى أقل من 900 ألف نازح داخلي بنهاية عام 2008.

### الجدول 3. حالات النزوح الجديدة واسعة النطاق المعلن عنها

البلد	عدد النازحين داخلياً في نهاية عام 2008
الفلبين	600,000
السودان	550,000 (315,000 في دارفور، 187,000 في جنوب السودان، 500,00 في أبيي)
كينيا	500,000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ما لا يقل عن 400,000
العراق	360,000
باكستان	ما يربو على 310,000
الصومال	300,000
كولومبيا	270,000 حتى يونيو/حزيران 2008
سري لانكا	230,000
الهند	ما يربو على 220,000

### النزوح طويل الأمد والنزاعات المتواصل

عُقدت حلقة خبراء دراسية بشأن النزوح الداخلي طويل الأمد في عام 2007 واستضافتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة بيرن والمعني بالتشرد الداخلي (مشروع بروكينغز - بيرن)، اتفق المشاركون خلالها على تعريف لحالات النزوح الداخلي طويل الأمد وصفوها بأنها: "حالات تعثرت فيها عمليات إيجاد حلول مستدامة و/أو هُمش النازحون داخلياً نتيجة للانتهاكات أو انعدام حماية حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية". وبعض العوامل مثل طول فترة النزوح أو عدد الأشخاص المتضررين لا تدخل ضمن نطاق الاعتبارات الأساسية لتحديد ما إذا كانت هناك حالة نزوح طويل الأمد<sup>4</sup>.

4 المشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة بيرن والمعني بالتشرد الداخلي (مشروع بروكينغز - بيرن). حلقة خبراء دراسية معنية بحالات النزوح طويل الأمد، تقرير الحلقة التي استضافتها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة بيرن والمعني بالتشرد الداخلي، جنيف، يومي 21-22 يونيو/حزيران، ص 2. متاح على شبكة الإنترنت: [http://www.brookings.edu/events/2007/y/media/Files/events/2007/0621\\_displacement.pdf](http://www.brookings.edu/events/2007/y/media/Files/events/2007/0621_displacement.pdf) جرت زيارة الموقع في 14 سبتمبر/أيلول 2009.

#### الجدول 4. حركات العودة المعلن عنها

البلد	عدد النازحين داخليا في نهاية 2008
جمهورية الكونغو الديمقراطية	ما لا يقل على 400,000
أوغندا	400,000
السودان	350,000 (في جنوب السودان)
كينيا	300,000
الفلبين	250,000
العراق	167,000
سري لانكا	126,000
جورجيا	96,000
كوت دي فوار	89,000
جمهورية إفريقيا الوسطى	85,000
تيمور ليشتي	80,000
اليمن	90,000-55,000

ويعيش غالبية النازحين داخليا في جميع أنحاء العالم في مثل هذه الظروف. بيد أنه من الصعب تقدير عددهم لا سيما في البلدان التي تشهد حالات نزوح جديدة وأخرى طال أمدها في آن واحد، إلا أن الدراسة الاستقصائية التي أعدها "مركز رصد النزوح الداخلي" أفادت أن أعدادا كبيرة من النازحين داخليا يعيشون في هذه الظروف في ما لا يقل عن 35 بلدا. وغالبا ما تغطي الأزمات البارزة والجديدة على محنتهم، فعلى سبيل المثال، أثناء النزاع بين القوات الروسية والجورجية الذي وقع في آب/أغسطس 2008، أغفلت حالة النازحين منذ التسعينيات وغطت عليها حالة السكان المتضررين بسبب الأزمة التي خلفتها حالات النزوح الجديدة.

وتأتي النزاعات المستمرة وراء ثاني أكبر نسبة من حالات النزوح الداخلي إذ اتسمت بوجود أعداد كبيرة من حالات النزوح الجديدة والعودة. وتوجد هذه الظاهرة في أكبر خمسة بلدان من حيث عدد النازحين داخليا وفقا للتقارير وهي: السودان وكولومبيا والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال.

#### حالات النزوح حسب المنطقة

بلغ عدد النازحين داخليا في إفريقيا في عام 2008 أدنى مستوى في هذا العقد. وزاد عددهم في جميع المناطق الأخرى باستثناء أوروبا وآسيا الوسطى. وسجلت منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا أكبر زيادة نسبيا في عدد السكان النازحين داخليا (الجدول 5).

## إفريقيا

سجلت إفريقيا أدنى رقم من حيث عدد النازحين داخليا في هذا العقد إذ بلغ 11.6 مليون شخص، مما مثل تطورا إيجابيا للغاية بالنسبة لمنطقة طالما ظلت الأكبر من حيث عدد النازحين داخليا مقارنة بغيرها. فمن بين كل خمس أكبر حالات نزوح داخلي في العالم توجد ثلاث حالات في المنطقة، ولا يزال 45% من النازحين داخليا في العالم موجودين في إفريقيا؛ ومع ذلك، انخفضت نسبة النازحين داخليا بالمقارنة مع مجموع سكان المنطقة. فلم تشهد إفريقيا نزاعات جديدة تتسبب في حدوث عمليات نزوح في عام 2008 ولكن أدى العديد من النزاعات المستمرة في إفريقيا إلى وقوع حالات نزوح جديدة شملت 2 مليون شخص خلال العام.

الجدول 5. تقديرات لأعداد النازحين داخليا حسب المناطق (في نهاية 2008)

المنطقة	البلدان المشمولة في الرصد	عدد النازحين داخليا (بالمليون)	نسبة التغيير من نهاية عام 2007
إفريقيا	19	11.6	-9%
الأمريكتان	4	4.5	+7%
الشرق الأوسط	6	3.9	+11%
جنوب وجنوب شرق آسيا	10	3.5	+13%
أوروبا وآسيا الوسطى	13	2.5	0%
المجموع	52	26.0	

وواصل الرقم ارتفاعه في الصومال ليصل إلى 1.3 مليون نسمة بحلول نهاية العام. ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تحتل مكانها كراعي بلد يشهد أكبر حالات النزوح مسجلا 1.4 مليون نازح. فمقابل عودة 400 ألف نازح إلى ديارهم في بعض أنحاء البلاد، جرى تسجيل 400 ألف حالة نزوح جديدة بسبب النزاع المسلح في الشرق. وشهد السودان أيضا أعدادا كبيرة من حالات النزوح الجديدة والعودة. وفي دارفور، سُجلت 315 ألف حالة نزوح جديدة خلال عام 2008 ليصل العدد الإجمالي للنازحين في المنطقة إلى 2.7 مليون نازح داخلي. وفي جنوب السودان، قدر عدد حالات النزوح الجديدة بـ 187 ألف نازح نتيجة لأعمال العنف الطائفي في الغالب، وفي الوقت نفسه استطاع 350 ألف نازح داخلي العودة إلى ديارهم. وبلغ مجموع النازحين داخليا في السودان 4.9 مليون شخص بنهاية عام 2008.

## الأمريكتان

بلغ عدد النازحين داخليا في الأمريكتين 4.5 مليون شخص حتى نهاية العام، وهو أعلى رقم سُجل منذ أن بدأ "مركز رصد النزوح الداخلي" نشاطه في رصد عمليات النزوح الداخلي في المنطقة منذ عشر سنوات. وجاء الارتفاع بسبب تسارع حالات النزوح الجديدة في كولومبيا، الأمر الذي جعل ثاني أكبر

نسبة من حالات النزوح الداخلي في العالم تبلغ رقما قياسيا. وعلى الرغم من تعزيز الجهود الرامية إلى توفير استجابة لأزمة النزوح على المستويين الوطني والدولي، واصل النازحون داخليا في كولومبيا مواجهة مشاكل حمائية واسعة النطاق.

## الشرق الأوسط

ظلت منطقة الشرق الأوسط تشهد زيادة في عدد السكان النازحين. وبلغ عدد النازحين في المنطقة نحو 3.9 مليون شخص بنهاية عام 2008، وهو أعلى رقم إجمالي سُجل في العقد الماضي. وظل معظم هؤلاء الأشخاص نازحين منذ عقود، ولا يتوفر سوى القليل من المعلومات عن هؤلاء النازحين داخليا منذ أجل طويل. وشهد عام 2008 حوالي 470 ألف حالة نزوح جديدة لأسباب تتعلق أساسا بالنزاع المسلح في العراق واليمن. كما سُجلت أكبر حركة عودة في العراق حيث أفيد بأن أعداد العائدين بلغت 167 ألف عائد، وفي اليمن عاد قرابة 70 ألف عائد.

## جنوب وجنوب شرق آسيا

تأثر جنوب وجنوب شرق آسيا بالنزوح الداخلي في عام 2008 أكثر منه في الأعوام السابقة. فقد ارتفع عدد النازحين داخليا في المنطقة بنسبة 13% خلال عام 2008 ليصل إلى 3.5 مليون شخص. وحدثت حالات نزوح جديدة على درجة من الأهمية في الفلبين حيث فر 600 ألف شخص من تصاعد القتال بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير، وفي باكستان حيث أجبر أكثر من 310 ألف شخص على النزوح عن ديارهم بسبب القتال بين الحكومة والجماعات المسلحة. أما في سري لانكا، فقد نزح قرابة 230 ألف شخص بسبب احتدام النزاع بين الحكومة ونمور تاميل إيلام للتحرير. وجاءت عودة غالبية 530 ألف شخص أو نحو ذلك الذين ورد أنهم عادوا إلي ديارهم في جنوب وجنوب شرق آسيا، بعد مرور فترة وجيزة نسبيا من النزوح. وفي الفلبين، عاد 250 ألف شخص في غضون بضعة أسابيع أو أشهر من نزوحهم. وفي سري لانكا تمكن نحو 126 ألف نازح منذ عام 2006 من العودة إلى مناطق لم تعد تتأثر بالنزاع. أما في تيمور ليشتي، فقد ارتبطت العودة ببناء السلام والتقدم الوطني الشامل في معالجة قضية النزوح.

## أوروبا وآسيا الوسطى

تغيرت الأرقام الخاصة بأوروبا وآسيا الوسطى (بما في ذلك تركمانستان وأوزباكستان) قليلا، وظل عدد النازحين داخليا حوالي 2.5 مليون شخص. وتسبب النزاع الجديد الذي اندلع في جورجيا في أغسطس/ آب في نزوح 128 ألف شخص وبقي شخص من أصل كل أربعة أشخاص منهم نازحا في نهاية السنة. إلا أنه في أماكن أخرى، تمكنت أعداد قليلة من النازحين من إيجاد حلول مستدامة لوضع نهاية لحالات نزوح طال أمده. بيد أنه خلال عام 2008، ظل نحو 390 ألف نازح يعيشون في ظل ظروف بائسة داخل أماكن للإيواء المؤقت والمراكز الجماعية وفي الأغلب لا يحصلون على حق امتلاك الأراضي حتى بعد نزوحهم لسنوات عديدة.

## تصنيف السكان النازحين

لا تزال المعلومات الخاصة بتصنيف السكان النازحين والمشملة أيضا على أماكن تواجدهم وأعدادهم الموزعة حسب السن والجنس محدودة، بالرغم من زيادة الوعي بأهمية هذه المعلومات من أجل إعداد وتوفير الاستجابة اللازمة. فخلال عام 2008، لم تتح معلومات حديثة إلا بالنسبة لست حالات من النزوح الداخلي فقط. وبالنسبة للحالات الباقية، جاءت البيانات الخاصة بها قديمة أو ناقصة أو منعدمة.

أما المعلومات الخاصة بمجموعات النازحين داخليا البعيدة عن الضوء مقارنة بغيرها فقد كانت شحيحة: في أكثر من نصف عدد حالات النزوح التي رُصدت في عام 2008، تفرق النازحون داخليا ووجد العديد منهم الملاذ لدى المجتمعات المضيفة سواء في المناطق الريفية أو الحضرية. والقصد من بعد هذه المجموعات أيضا عن الأضواء أن معظمها لم يحظ بدعم كبير من المؤسسات الحكومية أو المنظمات سواء كانت محلية أو دولية في حال الحصول على أي دعم. ومع ذلك، حتى في البلدان التي كان وجود تلك المجموعات فيها ملحوظا بشكل أكبر (نظرا لتجمعها في مراكز جماعية أو أماكن خاصة بالنازحين داخليا)، ظلت المعلومات الأساسية غير وافية. وكان من الصعب أيضا التأكد من توقفها عن النزوح وجرى ذلك نظرا لندرة المعلومات الخاصة بالعائدين منهم أو انعدامها. أما بالنسبة للمعلومات المتوفرة حول الذين اندمجوا في المجتمعات المحلية التي يعيشون فيها أو أعيد توطينهم، فقد كانت محدودة للغاية.

وقد أتاحت عدة معايير جديدة للوكالات الإنسانية والحكومات في عام 2008، بما في ذلك توجيهات شاملة ومنهجية للمساعدة على تصنيف النازحين داخليا في المناطق الحضرية. ويمكن التحدي في ضمان نشرها واستخدامها على نطاق واسع، بحيث يمكن توفير المزيد من البيانات على نحو أكثر اتساقا في المستقبل. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالسكان النازحين البعيدين عن الأنظار مقارنة بغيرهم، وأن تشمل عملية التصنيف معلومات عن بقية السكان أو المجتمعات المضيفة، وذلك بغية المساعدة على تحديد ما للنازحين داخليا ولغيرهم من احتياجات وشواغل.

## السكان النازحون داخليا في المناطق الحضرية

تزايد الاهتمام بالنزوح الداخلي إلى البلدات والمدن على مر السنين، ومع ذلك ظلت البيانات التي جرى تجميعها حول هذا الموضوع محدودة وحتى مبنية على الروايات. وشكل تصنيف السكان النازحين في المناطق الحضرية في الواقع تحديا من نوع خاص، إذ تزامن النزوح بسبب النزاعات مع إجراء عمليات تحضر ضخمة ومعقدة، الأمر الذي جعل من الصعب التمييز بين الأشخاص النازحين داخليا وغيرهم من المهاجرين والمقيمين في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، وجد أن أكثر من 70% من النازحين داخليا في كوت ديفوار لجأوا إلى أبيدجان، وهي المركز الاقتصادي الرئيسي في البلاد الذي شهد زيادة في التعداد السكاني تربو على عشرين ضعفا خلال الخمسين عاما المنصرمة<sup>5</sup>. وعادة ما

5 برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، تقرير حالة المدن في العالم، Earthscan, London/Sterling, 2009/2008، ص. 15.

يتفرق النازحون داخليا في المناطق الحضرية إما سعيا وراء "التواري عن الأنظار" لأسباب أمنية في بعض الحالات أو تجبرهم النزاعات الداخلية والإجراءات التي تتخذها السلطات في المدينة على الانتقال من مكان إلى آخر داخل حدود المدينة في حالات أخرى. وكان النازحون داخليا في الخرطوم في السودان أكثر عرضة من غيرهم من النازحين، إذ إنهم طردوا بسبب برامج إعادة التوطين التي تنفذها الحكومة. ويساهم اختيارهم لمحل إقامتهم في تعزيز "التواري عن الأنظار" - ففي بعض المدن في غرب روسيا، أدى قيام النازحين داخليا من الشيشان باستئجار محال سكنية خاصة سعيا منهم إلى الانخراط في المجتمع، إلى انحسار أي محاولة تصنيف فعلي لهم ورصد احتياجاتهم.

## احتياجات النازحين داخليا إلى الحماية والمخاطر التي يواجهونها

يواجه الأشخاص رهينة هذه الحالات في حالات النزوح الداخلي عقبات عدة في التمتع بحقوقهم مما قد يهدد سلامتهم بشكل مباشر ويحرمهم من المساواة في الحصول على استحقاقاتهم.

ويتعرض النازحون داخليا شأنهم شأن المجموعات النازحة الأخرى في كثير من حالات النزوح الداخلي للعديد من المخاطر في مجال الحماية، لكن تظل الحقيقة أن النزوح الداخلي يعرض أصحابه بوجه عام إلى المزيد من التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان كنتيجة مباشرة لاقتلاعهم من جذورهم.

وينبغي ألا تقتصر برامج الحماية والمساعدة على النازحين داخليا بحد ذاتهم فحسب، وإنما أن تستند إلى احتياجاتهم على النحو المحدد بالنسبة لكل حالة على حدة. فمن المهم إبراز النزوح باعتباره "مؤشرا على الضعف المحتمل" تستند إليه الحكومات والوكالات الوطنية والدولية في تقييمها لأوضاع السكان المتضررين من النزاعات المسلحة وحالات العنف العام أو تطوير أطر رصد حقوق الإنسان.

## الأمن والسلامة البدنية

يشكل البحث عن ظروف تكفل الحماية البدنية والسلامة أحد الدوافع الرئيسية وراء فرار السكان من ديارهم. وكما أكدت "المبادئ التوجيهية" من جديد، للنازحين داخليا الحق في حماية حياتهم وكرامتهم وسلامتهم البدنية والعقلية والمعنوية من التعرض للهجمات العنيفة.<sup>6</sup> ومع ذلك، ظل النازحون داخليا في 26 بلدا شملت الدراسة الاستقصائية، يتعرضون لانعدام الأمن والعنف في الأماكن التي فروا إليها. وتعرض النازحون داخليا المقيمون في المخيمات أو أماكن التوطين تحديا للاستهداف في دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا وميانمار. أما في تشاد، فكان النازحون داخليا - وخاصة النساء اللاتي يخرجن لجلب الماء أو الحطب - ضحايا للهجمات والعنف في المناطق المحيطة بالمخيمات وأماكن التوطين. وفي الصومال وتشاد، استغلت الجماعات المسلحة المخيمات وأماكن التوطين كغطاء لها لإخفاء الأسلحة. وأدى استخدامها للنازحين داخليا من حولها كدروع بشرية إلى زيادة مخاطر

6 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة، الحاشية 2 سابقا، البلدان التوجيهية 10 و11.

التعرض لهجمات تشنها القوات الحكومية غالباً ما تكون عشوائية وغير متناسبة تضر النازحين بصورة مماثلة. وانطوت عسكرياً المخيمات أيضاً على زيادة تعرض النازحين للخطر، بما في ذلك تعرض الأطفال، للتجنيد القسري في صفوف الجماعات المسلحة.

## ضرورات الحياة الأساسية

يعطل النزوح سبل العيش بشكل كبير ويؤدي إلى انخفاض حاد في فرص الحصول على ضرورات الحياة الأساسية بما في ذلك الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والملبس والملابس الصحية والصرف الصحي. ويعد حق النازحين داخلياً في الحصول على هذه الضرورات مبدأً راسخاً بقوة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني الساريين وينبغي حمايتهم سواء في الحالات الطارئة أو غير الطارئة<sup>7</sup>.

## الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الأخرى

هناك ما هو أكثر من تقديم المساعدات الإنسانية - والتي من الممكن أن تنطوي على خطر حقيقي من الوقوع في براثن التبعية- وهو حق النازحين داخلياً في التمتع بمستوى معيشي لائق (كما جرى التأكيد عليه في المبدأ 18 من المبادئ التوجيهية) والذي يمكن منحه من خلال حماية حقهم في الاستفادة من الفرص الاقتصادية (على النحو المشار إليه في المبدأ التوجيهي 22). فغالباً ما يُحرم النازحون داخلياً من الوسائل التي تمكنهم من الاعتماد على الذات لأنهم يفتقرون إلى إمكانيات كسب الرزق وفرص العمل. وهذه مشكلة يواجهها بشكل خاص الأشخاص العالقون في شرك حالات نزوح طال أمدها.

ويأتي انتهاك حق الملكية للنازحين داخلياً المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من بين العواقب الكبيرة التي يسفر عنها النزوح. وفي معظم البلدان، حرم النازحون من أراضيهم ومنازلهم نتيجة لأعمال التدمير والنهب.

وثمة 29 حالة جرى الإبلاغ عنها بشأن وقوع أعمال استيلاء على أراضٍ ومنازل يمتلكها نازحون داخلياً ارتكب أغلبها أفراد من القوات المسلحة أو الجماعات وعائلاتهم. وفي كوت ديفوار، استولى أفراد "القوات الجديدة" على ممتلكات للنازحين داخلياً في المناطق الوسطى والشمالية. أما في السنغال، فقد استغل متمرّدو حركة القوى الديمقراطية الانفصالية بمنطقة كازمانس أجزاء من أراضٍ مملوكة للنازحين داخلياً لإنتاج الخشب والكاجو والقتب. وفي جنوب السودان، أخفقت السلطات في اتخاذ إجراء ضد أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان لاستيلائهم على أراضٍ مملوكة لنازحين داخلياً. أما في كولومبيا، فقد استولت الجماعات شبه العسكرية على أراضٍ تركها النازحون وراءهم بعد فرارهم بسبب الأعمال التي ارتكبتها هذه الجماعات.

7 المرجع نفسه، الميدان التوجيهيان 7 (2) و18.

8 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة، الحاشية 2 سابقاً، المبدأ التوجيهي 21.

وغالبا ما يعقب النزوح عمليات توطين جماعات أخرى في ممتلكات لأناس تركوها وراءهم. ومن بين العقبات الرئيسية التي واجهها العائدون في العراق هو الاحتلال الثانوي لمنازلهم من جانب أسر هي نفسها نازحة في أغلب الأحيان. وفي بنغلاديش، دأبت الحكومة على توطين الأسر البنغالية في قرى كانت تسكنها في السابق الجماعات الأصلية القبلية، بينما كانت أراضي النازحين داخلها في العاصمة المكسيكية تعطى في أحيان كثيرة لآخرين من الجماعات الأصلية القبلية والفلاحين الموالين للقوات الحكومية المحلية. أما في قبرص، فقد جرى تخصيص منازل ومحال تجارية لنازحين داخلها على جانبي الخط الأخضر لنازحين آخرين ظلوا يستخدمون هذه الممتلكات لما يقرب من 35 سنة؛ وفي الشمال جرى أيضا تخصيص ممتلكات بعض النازحين داخلها لمهاجرين من تركيا.

كان أمل النازحين في استعادة أملاكهم المفقودة وإعادة بناء حياتهم في مناطقهم الأصلية ضئيلا في معظم هذه الحالات. فالكثير من المناطق المتضررة من عقود من الحرب والعنف، مثل جنوب السودان، تفتقر إلى إطار قانوني لمعالجة النزاعات القائمة على الإشغال المتنازع عليه. وفي بلدان مثل أوغندا، حيث يحكم القانون العرفي قضايا الأراضي أيضا، لم يكن يعترف في أحيان كثيرة بحق الأراذل والأيتام في استرداد الأراضي التي تركوها وراءهم.

### الحقوق المدنية والسياسية الأخرى

يقيد تنقل النازحين داخلها وحريتهم في اختيار مكان إقامتهم على نحو تعسفي في كثير من الأوقات. وتجعل السلطات الوطنية والإقليمية في الهند وميانمار وسري لانكا النازحين داخلها رهن الإقامة في مخيمات بغرض فصلهم عن سكان البلد المضيف لأسباب أمنية مزعومة.

وكان الحصول على الوثائق الشخصية التي فقدت أثناء الهروب أو بات من الصعب الحصول عليها مشكلة أضرت بالنازحين داخلها في 20 بلدا في عام 2008. فقد حال ذلك دون تمتعهم بالحق في الاعتراف بهم أمام القانون<sup>9</sup>. وتأثر تمتعهم بالحقوق الأخرى ذات الصلة: فعدم حمل النازحين داخلها لوثائق صالحة منعه من تسجيل أطفالهم في المدارس، والحصول على خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية والمعاشات التقاعدية والمطالبة بممتلكاتهم. ويعكس حرمان النازحين من الحق في التصويت<sup>10</sup> في حالات عديدة الفشل المستمر والواسع النطاق في كفالة مشاركتهم في عملية صنع القرار.

### الاحتياجات المحددة لمجموعات النازحين داخلها وفقا للعمر ونوع الجنس والتنوع

#### الأطفال النازحون داخلها

تؤكد "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" التي تعكس القانون الدولي على النحو الوارد في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافيين، على أنه يحق "للأطفال القاصرين غير المصطحبين...

9 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي 20.

10 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي 22.

تلقي الحماية والمساعدة اللتين تتطلبهما أحوالهم والمعاملة التي تقتضيها احتياجاتهم الخاصة<sup>11</sup>. وتسري جميع المبادئ التوجيهية على الأطفال النازحين، ولكن بعض الأحكام تتناول على وجه التحديد حالة الأطفال وتحظر صراحة إخضاعهم للسخرة<sup>12</sup> وتجنيدهم أو إجبارهم على المشاركة في أعمال عدائية مسلحة<sup>13</sup>. وتوضح المبادئ أيضا حق الأطفال النازحين في حياة أسرية<sup>14</sup> (وتنص على مسؤولية السلطات في تيسير لمّ شمل الأسر) وفي التعليم<sup>15</sup>. بيد أنه من الناحية العملية، استمرت معاناة الأطفال النازحين من انتهاكات جسيمة لتلك الحقوق الأساسية وغيرها نظرا لتعرضهم لأقصى درجات العنف والحرمان في العديد من حالات النزاع التي شهدها عام 2008.

وبات تجنيد واستخدام الأطفال الوسيلة المفضلة لدى العديد من الجماعات المسلحة لشن الحرب<sup>16</sup>. وتجعل الاضطرابات الاجتماعية والفقر الناتج عن الأعمال العدائية الأطفال عرضة للتجنيد ويكون الأطفال النازحون داخليا - ربما كان بينهم أطفال قد انفصلوا عن عائلاتهم - أكثر عرضة للخطر<sup>17</sup>. وفي عام 2008، كان يجري اختطاف وتجنيد الأطفال النازحين داخليا من مخيمات النازحين أو من العائلات المضيفة وأحيانا وهم في سبيلهم إلى المدرسة. كما ذهب بعضهم مع الجماعات المسلحة أو الجنود سعيا وراء الحصول على الحماية بينما جندت الميليشيات المحلية للدفاع عن النفس آخرين منهم. واستخدم هؤلاء كمقاتلين أو حمالين أو خدم أو رقيق لأغراض الجنس. وشاركت الفتيات في الأعمال القتالية وغير القتالية في غالبية هذه البلدان وتعرض الكثير منهن للاغتصاب أو غيره من أشكال العنف الجنسي. وكانت الغالبية العظمى من الجنود الأطفال في صفوف الجماعات المسلحة من غير الدول.

وكثيرا ما ينفصل الأطفال والمراهقون عن أسرهم أو من يرعونهم أثناء النزاعات والنزوح. وهؤلاء الأطفال النازحون هم الأكثر ضعفا من غيرهم إذ يتعرضون للإهمال والاستغلال بما في ذلك التجنيد والاتجار والاستغلال الجنسي. وكان الكثيرون منهم في عدة بلدان يتحملون وحدهم المسؤولية عن رعاية أسرهم سواء لأنهم كانوا أرباب الأسرة أو لعجز أفرادها عن العمل بسبب المرض أو كبر السن. وقد تكررت حالات العمل القسري أو الاستغلال الاقتصادي للأطفال النازحين في ما لا يقل عن 20 بلدا.

11 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي رقم 4 (2).

12 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي رقم 11 (ب).

13 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي رقم 13 (1).

14 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي رقم 17 (3).

15 المرجع نفسه، المبدأ التوجيهي رقم 23 (2).

16 الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المشقة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، UN Doc. A/63/227، الصادر في 6 أغسطس/ آب 2008، الفقرة 43.

17 انتقالة المنظمات غير الحكومية لوقف استخدام الأطفال الجنود، التقرير العالمي بشأن استخدام الأطفال كجنود 2008، الصفحات 22-24، متاح على شبكة الإنترنت/ <http://www.childsoldiersglobalreport.org/> (جرت زيارة الموقع في 9 سبتمبر/أيلول 2009).

## النازحون داخليا من النساء

تنص المبادئ التوجيهية صراحة على حماية النساء النازحات من العنف والاستغلال<sup>18</sup>، وتعزز تساوي الفرص في الحصول على المساعدات والخدمات والتعليم<sup>19</sup>، فضلا عن إشراكهن في القرارات التي تؤثر عليهن<sup>20</sup>، مما يعد انعكاسا لما ينص عليه القانون الدولي مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتسترشد الأحكام الخاصة بالنساء النازحات بالحاجة إلى حمايتهن من العنف القائم على الجنس والحفاظ على حقهن في المساواة في الحصول على الخدمات. وتعرضت حقوق النساء النازحات في واقع الأمر للانتهاك في العديد من البلدان المشمولة في الدراسة الاستقصائية التي أجراها مركز رصد النزوح الداخلي في 2008 مما أدى في كثير من الأحيان إلى حدوث عواقب مدمرة على المستويين الجسدي والنفسي لهن ولأسرهن.

وظل الاغتصاب والاستغلال الجنسي للأطفال والنساء السمة المتكررة للنزاع، ويتعرض النازحون منهم للخطر بشكل خاص. وفي النزاعات التي تتطوي على بعد عرقي، دُرج على اللجوء إلى الاغتصاب المنظم لزعزعة استقرار السكان، وتدمير الأواصر الاجتماعية والأسرية. وتفاقت الاعتداءات المرتكبة ضد النازحات مثل العنف المنزلي، والاستغلال من جانب من هم في مواقع السلطة، بمن فيهم القائمون على مراقبة وتوزيع المساعدات الإنسانية<sup>21</sup>.

وعلى الرغم من الافتقار إلى إحصاءات شاملة عن الاعتداءات الجنسية أو القائمة على نوع الجنس في البلدان التي تشهد حالات نزوح، تشير تقارير عام 2008 بوضوح إلى أن العنف الجنسي أو القائم على نوع الجنس الواقع على النساء أو الأطفال النازحين يمثل مشكلة خطيرة في 18 بلدا على الأقل، 13 منها في إفريقيا. وأشار إلى أن القوات الحكومية تصدر قائمة مرتكبي الاعتداء الجنسي يليها في الترتيب أفراد الجماعات المسلحة من غير الدول والجماعات الإجرامية والسكان بوجه عام (على سبيل المثال، الأقارب أو الجيران) وكذلك قوات حفظ السلام في عدد قليل من البلدان. وعادة ما ترتكب الانتهاكات دون أدنى عقاب. ويضاف إلى ذلك، أن العديد من النساء النازحات غير قادرات على الحصول على خدمات الصحة الإنجابية الأساسية وذلك بسبب الرسوم الباهظة ونقص البنية التحتية للرعاية الصحية وانعدام الأمن.

وأفادت الدراسة بأن العديد من النازحات في حوالي 30 بلدا يتحملن وحدهن مسؤولية رعاية أسرهن. وفي بلدان مثل تشاد والصومال، شكلت الأسر التي تعيلها النساء معظم الأسر النازحة داخليا - وبالتالي كانت النساء هي الضامن الرئيسي للإعالة في ظل ظروف تتضاءل فيها فرص كسب الرزق.

18 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة، الحاشية 2 سابقا، المبدأ التوجيهي 11 (2).

19 المرجع نفسه، المبادئ التوجيهية 18 (2)، 19 (3)، 23 (3).

20 المرجع نفسه، الميدان التوجيهيان 7 (3) و 18 (د).

21 انظر: Gender-Based Violence Global Technical Support Project, Gender-Based Violence in Populations Affected by Armed Conflict, Reproductive Health Response in Conflict Consortium, Arlington, 2004.

وتواجه النازحات عقبات خاصة للحصول على وثائق في 14 بلدا. وهذا يعني أنه في ما لا يقل عن نصف عدد هذه البلدان، لا تستطيع النساء الحصول على المساعدات المخصصة لهن بصفتهم نازحات أو حيازة أو الحصول على تعويض عن أراضيهم أو ممتلكاتهم كما لا يستطيعن التنقل بحرية في بلدن. وواجهت النازحات (الأرامل على وجه الخصوص) في ما يقرب من نصف عدد البلدان المتضررة من النزاعات التي تتسبب في حدوث النزوح، عقبات أمام حيازة الممتلكات ووراثةها. وبالتالي حُرمن هن وعائلاتهن من الحصول على السكن الملائم والأرض وأيضا من فرصة العودة إلى ديارهن السابقة.

## النازحون كبار السن

تنص "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" على أنه يحق للنازحين "كبار السن... تلقي الحماية والمساعدة اللتين تتطلبهما أحوالهم والمعاملة التي تقتضيها احتياجاتهم الخاصة"<sup>22</sup>. فقد يواجه كبار السن صعوبة أكبر من غيرهم في الحصول على الخدمات وهم أقل قدرة على الفرار بسرعة أو حماية أنفسهم من الأذى أثناء النزاعات. وغالبا ما تكون الأرامل المسنات من بينهم الأكثر ضعفا<sup>23</sup>. وقد عجز النازحون كبار السن في بعض البلدان في عام 2008 عن العودة إلى مناطقهم الأصلية حتى بعد تحسن الأوضاع الأمنية. ومُنع النازحون كبار السن في أوغندا من العودة إلى ديارهم بسبب الافتقار للدعم اللازم لبناء أكواخ جديدة أو لبعده المسافات بينهم وبين مراكز الرعاية الصحية.

ويفتقر النازحون داخليا في كثير من الأحيان للوثائق اللازمة للمطالبة باستحقاقاتهم في البلدان القليلة التي تأثرت بالنزوح الداخلي حيث يحصل كبار السن على معاشات تقاعدية من الدولة. فوجد النازحون كبار السن معاناة كبيرة في الاتحاد الروسي على سبيل المثال للحصول على معاشاتهم التقاعدية كاملة بسبب إتلاف الأرشيف وعدم وجود أي طريقة لاستبدال الوثائق التي فقدت خلال النزاع. نتيجة لذلك، حصل هؤلاء على الحد الأدنى من المعاش واضطروا إلى مواصلة العمل أو الاعتماد على الأقارب لرعايتهم، وكان أغلب الأقارب محدودي الموارد هم أنفسهم بسبب النزوح. وأدى اختلاف استحقاقات التقاعد في البوسنة والهرسك إلى تخفيض استحقاقات النازحين داخليا لها، بينما كان لعدم الاعتراف بسنوات العمل في المجالات غير الخاضعة لسيطرة الدولة نفس التأثير في كرواتيا.

## الأقليات النازحة داخليا

تشكل الشعوب الأصلية والأقليات، والرعاة والجماعات التي تعتمد اعتمادا خاصا على أراضيها وترتبط بتلك الأراضي، نسبة متفاوتة من النازحين داخليا في جميع أنحاء العالم. وثمة عدة معايير دولية تقر

22 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة، الحاشية 2 سابقا، المبدأ التوجيهي 4 (2).

23 اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، العمل الإنساني والمنون، معلومات أساسية لفائدة العاملين في الحقل الإنساني، أكتوبر/تشرين الأول 2008، متاح على شبكة الإنترنت:

<http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/refworld/rwmain/opendocpdf.pdf?refdoc=y&docid=4ccfd5722>

(جرت زيارة الموقع في 11 أغسطس/آب 2009).

بأشكال الاستضعاف التي تواجهها هذه المجموعات أثناء النزوح. وتؤكد "المبادئ التوجيهية" على واجب الدول بحماية الشعوب الأصلية والأقليات من النزوح.<sup>24</sup> ومع التسليم باعتمادها على أراضيها من أجل البقاء واستمرار نمط عيشها، تنص المادة 10 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية على أنه "لا يجوز ترحيل الشعوب الأصلية قسرا من أراضيها أو أقاليمها". وتلزم اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة الدول المصدقة باحترام حق الشعوب في الاعتماد على أراضيها والاعتبارات الجماعية في علاقتها بتلك الأراضي لاسيما من خلال حظر ترحيل الشعوب إلا إذا اقتضى الأمر كتدبير استثنائي مع الاعتراف بحقها في العودة إلى أراضيها التقليدية بمجرد زوال الأسباب التي أفضت إلى الترحيل.<sup>25</sup>

ومع ذلك، أفادت الدراسة الاستقصائية التي أجراها "مركز رصد النزوح" بتعرض أقليات للنزوح الداخلي في ما لا يقل عن 36 بلدا وذلك كوسيلة للقضاء عليها أو إجهاض مطالبها بالاعتراف بها أو بالاستقلال الذاتي أو منعها من الوصول إلى الموارد الطبيعية في أراضيها ذات الملكية الجماعية أو لأنها وجدت نفسها في خضم نزاعات خارجية. وتشكل الأقليات تقريبا إجمالي السكان النازحين في سري لانكا (التاميل والجماعات المسلمة) وذلك منذ 2006 كما هي الحال أيضا في شرق ميانمار (بما في ذلك سكان "كاريني" و"كارين" و"شان" و"مون"). وتشكل الأقليات أيضا أكثر من نصف عدد النازحين داخليا في الفلبين (شعب مورو) وكرواتيا (صرب كرواتيا). وفي كولومبيا، نزح عدد غير متكافئ من الجماعات الأصلية والقبلية والكولومبيين من أصل إفريقي. وكان فقدان أرض الأجداد أفدح التهديدات التي واجهتها الأقليات العرقية نتيجة النزوح في جميع البلدان التي شملتها الدراسة. وكانت التهديدات الأخرى أيضا متواترة مثل الاغتيال أو الاختفاء القسري والاستيعاب القهري وطمس الهوية. وبالنسبة لغالبية البلدان، أفادت الدراسة بأن التحدي الرئيسي في مجال الحماية بعد وقوع النزوح تمثل في مواجهة فقدان سبل كسب العيش وتلاه التمييز في الحصول على المساعدات والخدمات. ومن الأمثلة على ذلك، نزحت جماعة البوهل العرقية المرتحلة في جمهورية إفريقيا الوسطى بعد أن استولى قطاع الطرق على ماشيتها. وأجبرت الجماعة نتيجة لذلك على التخلي عن نمطها التقليدي في الحياة والعيش مع مزارعي الكفاف أو الفرار إلى البلدان المجاورة.

وأفضت المشاكل اللغوية والافتقار لوجود مسؤولين حكوميين مدربين على معالجة الاحتياجات الخاصة للأقليات النازحة إلى تعقد أحوالها لاسيما أنها نزحت بعيدا عن مناطقها الأصلية.

## التوصل إلى حلول مستدامة

ثمة ثلاثة سبل أمام النازحين داخليا لإيجاد حلول لهم: إما العودة إلى مواطنهم الأصلية أو الاندماج في المكان الذي نزحوا إليه أو التوطن في مكان آخر. ويمكن النظر لهذه الخيارات على أنها مستدامة في حال تمتع النازحين بحقوقهم بطريقة لا يشوبها أي تمييز وانتفاء الحاجة للحصول على الحماية أو المساعدات لأسباب ذات صلة بالنزوح.

24 "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي" الصادرة عن الأمم المتحدة، الحاشية 2 سابقا، المبدأ التوجيهي 9.

25 الاتفاقية رقم 169 بشأن الشعوب الأصلية والقبلية في البلدان المستقلة، المعتمدة في 27 يونيو/حزيران وبدأ نفاذها اعتبارا من 5 سبتمبر/أيلول 1991، المادة 16.

وتُعد المعلومات المتوافرة عن عدد النازحين داخليا الذين نجحوا في الحصول على حلول مستدامة قليلة وتفتقر إلى الموثوقية والدقة نظرا لأنها نزوة عملية تحدث بطريقة تدريجية وينبغي تقييمها في ضوء معايير متعددة. وربما تزيد الاعتبارات السياسية من تعقد الصورة أيضا نظرا إلى أن الحكومات الراغبة في الإعلان عن حل الوضع قد تزعم أن النازحين داخليا وجدوا حولا مستدامة أو تمارس عليهم ضغوطا لاختيار حل واحد لمسألة توطينهم من بين حلول أخرى. لذا، من الضروري تقييم ما إذا كانت هناك احتياجات على مستوى الحماية والمساعدة لأسباب لها علاقة بالنزوح لم يجر تلبيتها بعد، قبل الانتهاء إلى تحقق الحل المستدام.

### ما هي الحلول المستدامة للنزوح الداخلي؟

يعتمد تحديد مدى التوصل لحل مستدام في ضوء "إطار الحلول المستدامة"<sup>26</sup> على العملية التي أدت إلى الانتهاء لهذا الحل على استيفاء شروط معينة. وتشمل العملية توفير معلومات ذات صلة من شأنها منح النازحين داخليا حرية اختيار أفضل الحلول بالنسبة لهم والتشاور معهم وإشراكهم في عملية وضع البرامج والسياسات. وتتطوي الشروط لإيجاد حلول مستدامة على توفير بيئة آمنة والحصول على الوثائق اللازمة وإعادة الممتلكات لأصحابها أو الحصول على تعويض عما تعرض منها للضياع والتدمير وكذلك الحصول على الضروريات الأساسية للحياة والخدمات وفرص كسب العيش.

وقد يستغرق استيفاء المعايير ذات الصلة بالعملية المعنية والظروف الراهنة سنوات من التحسين التدريجي الذي يبدأ حين يضع النزاع أوزاره. وتُبرز المعلومات الواردة في قاعدة بيانات "مركز رصد النزوح" صعوبة تقييم الحلول المستدامة: ففي 18 بلدا من أصل 46 بلدا شملتها الدراسة الاستقصائية تعذر تماما تحديد ما إذا جرى التوصل لحلول مستدامة بسبب الافتقار للمعلومات وآليات رصد الحالة<sup>27</sup>.

ولا ينبغي الخلط بين عملية البحث عن حلول مستدامة وبين تحقيقها. فالعودة على سبيل المثال لا تكون بحد ذاتها حلا مستداما. وبالتالي لا تعكس أرقام العائدين بالضرورة التوصل إلى حل مستدام، إذ ربما لا تزال لدى بعض العائدين احتياجات محددة على صعيد الحماية والمساعدات ينبغي رصدها. ويمكن أن تزيد المخاطر الأمنية، على سبيل المثال، بعد العودة مقارنة بتلك التي من الممكن التعرض لها أثناء النزوح، وقد يضطر العائدون الذين يواجهون ظروفًا جائرة للنزوح من جديد على غرار ما حدث في أفغانستان وجمهورية إفريقيا الوسطى في السنوات الأخيرة. وللتخفيف من هذه المخاطر، قرر عائدون في بلدان مثل تركيا وأوغندا وكوسوفا التنقل بين الأماكن التي نزحوا إليها وقراهم الأصلية لزراعة حقولهم هناك وتقييم الظروف قبل مغادرة نمط العيش الذي ألفوه أثناء النزوح. وفي البوسنة والهرسك، لم يقم العديد من العائدين بتسجيل عودتهم حتى يستمروا في الحصول على

26 المشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة بيرن والمعني بالتشرد الداخلي (مشروع بروكينغز - بيرن)، عندما ينتهي النزوح: إطار من أجل الحلول المستدامة، يونيو/حزيران 2007، متاح على شبكة الإنترنت: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/469f6bed2.html>  
(جرت زيارة الموقع في 9 سبتمبر/أيلول 2009).

27 مركز رصد النزوح الداخلي، الحاشية 1 سابقا، ص. 25.

الرعاية الصحية المكفولة لهم في أماكن نزوحهم بصفتهم نازحين داخليا والتي كانوا يخشون فقدانها بسبب التمييز أو العراقيل البيروقراطية في مناطق العودة. وأدى نقص الدخل وفرص الحصول على التعليم إلى انفصال الأسر عن بعضها حيث عاد الكبار وبقي الأطفال في أماكن النزوح أو باتوا يسافرون يوميا لمواصلة دراستهم. وفي إندونيسيا، ترك النازحون داخليا العائدون إلى ديارهم في وسط أتشيه أسرهم وراءهم لحين استعادة مزارع البن الخاصة بهم جزئيا.

إذا كان من الممكن تحديد النازحين داخليا العائدين أو المستقرين في أماكن أخرى، فإنه من الأكثر صعوبة تتبع الانتقال من فترة نزوح طويل الأجل إلى الإدماج المحلي المستدام. وهذا يحدث بالذات في حالة تحول الإيواء المؤقت إلى إيواء دائم تدريجيا أو عندما تذوب المجموعات النازحة في نسيج السكان المحليين. وكثيرا ما يعكس النزوح القسري وجود عمليات هجرة من الريف إلى الحضر حيث ينضم النازحون داخليا والمهاجرون إلى قاطني الأحياء الفقيرة. ويكمن التحدي داخل المدن في شتى أنحاء العالم في التعرف على احتياجات هؤلاء الذين أجبروا على النزوح حتى يتسنى توفير حلول مستدامة لنزوحهم.

ومن شأن وضع تدابير ترمي إلى ضمان تمتع النازحين داخليا بحقوقهم كاملة وخاصة الحق في مستوى معيشي لائق (مأوى وفرص كسب العيش) - تيسير الإدماج المحلي سواء بشكل مؤقت حتى يتمكنوا من العودة أو على أساس دائم إذا لم يرغبوا في العودة. وبالتالي، ربما يصبح الإدماج المحلي حلا مستداما في حد ذاته أو وسيلة للعيش حياة كريمة إلى أن تيسر الحلول المستدامة.

### دور الحكومات في دعم التوصل إلى حلول مستدامة

تقع على عاتق الحكومات مسؤولية إيجاد حلول مستدامة للنازحين داخليا على أراضيها. ومعظمها يدعم توفير هذه الحلول من خلال التشريعات والسياسات والبرامج. وتركز السياسات الوطنية الموضوعية خصيصا لمعالجة مسألة النزوح الداخلي، في أغلب الحالات، على إيجاد حلول مستدامة لاسيما عند العودة: فقد دعمت الحكومات في 32 بلدا بفعالية عودة هؤلاء النازحين وفي المقابل لم يقيم سوى عشرة بلدان بدعم إعادة التوطين وثمانية بدعم الإدماج المحلي.

وتشير الدراسة الاستقصائية التي أجراها "مركز رصد النزوح الداخلي"، إلى أن حالات العودة والإدماج المحلي تفوق حالات إعادة التوطين في مكان آخر. وبالرغم من الدعم المشار إليه آنفا، فإن الحلول المستدامة الثلاثة قد توصل إلى أغلبها النازحون داخليا أنفسهم وبصورة مستقلة وأن حجم مساهمة السلطات أو المجتمع الدولي بشكل مباشر كان ضئيلا أو شبه معدوم. ومع ذلك، اقترحت الدراسة إمكانيات للربط بين فعالية المحاولات لإيجاد حلول مستدامة والدعم المتاح على المستويين الوطني والدولي. فكان الدعم موجهها إلى العودة في المقام الأول ثم إلى إعادة التوطين ولكن بقدر أقل ثم إلى الإدماج المحلي في حالات أكثر ندرة؛ وكان خيار العودة هو أكثر الخيارات الناجحة والمستدامة تلاه مرة ثانية إعادة التوطين والإدماج المحلي. ولكن قد تعكس هذه الأرقام في الحقيقة شيوع حالات العودة بنجاح بعد فترة النزوح القصير المدى.

وقد تحققت عودة النازحين في بعض الأحيان من خلال الضغط أو الإكراه قبل أن تتوفر الظروف اللازمة لاستدامتها. وأجبر النازحون داخليا على العودة في تسع دول في الوقت الذي كانت فيه ممارسة الضغوط من أجل دفعهم إلى العودة (توفير المساعدات فقط لمن ينوي العودة من النازحين داخليا على سبيل المثال) أكثر شيوعا. وشكلت العودة الحل المستدام الوحيد الذي دعمته السلطات بفعالية وذلك في نصف عدد البلدان التي شملها الرصد وبالتالي لم يكن أمام النازحين داخليا حرية الاختيار إلا في حالات نادرة.

وقد ترجح الحكومات كفة العودة لأسباب عدة. فالعودة هي وسيلة لتدارك اللجوء إلى النزوح القسري وارتكاب بعض انتهاكات حقوق الإنسان الناجمة عن النزوح. وقد يكون الأمل معقودا على أن تمكن العودة النازحين داخليا من الوصول إلى أراضيهم ومصادر كسب عيشهم السابقة. وقد تفضل الحكومات أيضا مساعدة الناس على العودة إلى أراضيهم ومنازلهم بدلا من بذل محاولات لاستيعابهم بصفة دائمة في أماكن لا يملكونها. ويؤكد التركيز السياسي على مسألة العودة ضرورة رصد حالات العودة لضمان توافر الظروف التي تكفل لها الاستدامة وأن السلطات الوطنية لم تستخدم مسألة العودة لإعطاء انطباع بأنها عالجت حالات النزوح الداخلي.

وينطوي دعم الإدماج المحلي على توفير سكن دائم وملائم عن طريق تطوير برامج الإسكان الاجتماعي أو تحسين السكن المؤقت مع ضمان حيازته المأمونة لقاطنيه. ونظرا إلى أن حكومات قليلة دعمت الإدماج المحلي أو التوطين في أماكن أخرى، استمر النازحون داخليا في العيش في ظل ظروف معيشية غير ملائمة دون تلقي أي دعم لسنوات عديدة في أغلب الأحيان عندما لم تكن الظروف تسمح لهم بالعودة. وكانت هذه هي الحال في البلدان التي كان يُفسر فيها دعم الإدماج المحلي بأنه تأكيد للتطهير العرقي. ولهذا السبب، ما زالت السلطات في البوسنة والهرسك راغبة عن تيسير الإدماج المحلي بطريقة علنية حتى بعد مرور أكثر من 13 عاما على انتهاء النزاع. وفي المقابل، غيرت جورجيا وأفغانستان سياستيهما في 2008 لتسهيل عملية الإدماج المحلي للنازحين داخليا.

وبغية معالجة ممانعة السلطات في دعم حلول مستدامة أخرى غير العودة، دفع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا بأن الإدماج المحلي والتوطين في أماكن أخرى لا يتعارضان مع العودة مشددا على أنه عندما ينعم النازحون داخليا بحياة كريمة ويفرص لكسب العيش سيكونون في موقف أفضل يمكنهم من إعادة بناء حياتهم في أماكن العودة.<sup>28</sup> وتبرز العقبات أمام اعتماد الحلول المستدامة المبينة آنفا، ضرورة تركيز الجهود الوطنية والدولية على تهيئة الظروف التي تسمح بتوفير حلول مستدامة، فبمجرد استتباب وتوطيد الظروف الأمنية من خلال أنشطة المصالحة لمعالجة احتمال وقوع تمييز، ينبغي أن تيسر البرامج إمكانيات الحصول على سبل كسب العيش وكذلك السكن والأرض والممتلكات التي تدعم هذه السبل. فينبغي إقامة مشاريع إسكان اجتماعي تتناسب أيضا واحتياجات أولئك الذين لا يستطيعون العودة أو استعادة ممتلكاتهم. كما أنه من الضروري أيضا ضمان حصولهم على الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم والمعاشات دون أي تمييز حتى يتسنى إيجاد حلول مستدامة.

28 "ولتر كيلين"، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا، بيان أمام مجلس حقوق الإنسان، في 12 مارس/آذار 2009، متاح على شبكة الإنترنت: [http://www.brookings.edu/peeches/2009/0312\\_internal\\_displacement\\_kalin.aspx](http://www.brookings.edu/peeches/2009/0312_internal_displacement_kalin.aspx) (جرت زيارة الموقع في 14 سبتمبر/أيلول 2009).

وينبغي أن تشجع البرامج الداعمة للحلول المستدامة الأنشطة المدرة للدخل وتعالج المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات الناشئة عند قيام آخرين بالاستيلاء عليها أو بتدمير الممتلكات التي خلفها النازحون داخليا وراهم. وتتطلب معالجة هذه المسائل اتخاذ إجراءات فورية وطويلة الأمد: بداية، تسجيل الأراضي والممتلكات المهجورة ثم إعادة بناء الممتلكات وتنفيذ آليات لإعادة الممتلكات لأصحابها أو التعويض عنها.

ويُعد من الضروري في البلدان التي غالبا ما تكون فيها الملكية عرفية وتنتخب الحكومة لمعالجة القضية من خلال الإصلاح الزراعي الشامل (الجمع بين الاعتراف بالملكية العرفية والتدابير الخاصة بغير ملاك الأراضي)، اتخاذ تدابير تضمن عدم ممارسة أي تمييز ضد النازحين داخليا، على سبيل المثال، أن يكون وضع اليد مستمرا وسلميا شرطا مسبقا لإضفاء الطابع الرسمي على الملكية العرفية.

ويمكن دور المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية لإيجاد حلول مستدامة. وعادة ما يتناقض بسرعة الدعم المالي الكبير المقدم في حالات الطوارئ وينعكس هذا النقص في الدعم المستدام في عدم وجود برامج ترصد مدى التوصل لحلول مستدامة وندرة المعلومات حول هذه المسألة. وينبغي أن تسير عملية صنع السلام المتسمة بالفعالية جنبا إلى جنب مع عملية إعادة الإعمار المستدامة، فضلا عن جهود الانتعاش الاقتصادي لضمان التوصل لحلول مستدامة.

## الخلاصة:

### توفير استجابة محددة للنازحين داخليا

ما زال النزوح يشكل عاملا حاسما في تعرض الأشخاص للاستضعاف في جميع أرجاء العالم. ورغم احتمال تعرض السكان من غير النازحين وخصوصا في مناطق النزوح، إلى نفس الانتهاكات والعراقيل، يجد النازحون داخليا أن كونهم نازحين يحد من التمتع بالأمن والسلامة البدنية وضرورات الحياة الأساسية وما إلى ذلك من حقوق. وهم معرضون أثناء فرارهم لفقدان ممتلكاتهم وسبل كسب الرزق ووثائقهم وأيضا فقدان دعم أفراد الأسرة وشبكات المجتمع المحلي هذا بالإضافة إلى المعاناة من صدمات شديدة أثناء رحلة النزوح.

ويكتسي النظر في احتياجات السكان المضيفين وتلبيتها في مناطق النزوح وإعادة التوطين وأماكن العودة أهمية بالغة. وحيث إن المجتمعات المحلية كثيرا ما تدعى لتوفير الحماية والمساعدة للنازحين داخليا، فهذه المجتمعات أيضا تستحق الحصول على الدعم الكافي لاستيعاب النازحين في ظروف آمنة تحفظ كرامتهم. وبالتالي يتعين تعزيز الجهود المبذولة لتقييم الأثر الذي يخلفه النزوح الداخلي على جميع السكان المتضررين بسبب حالات النزوح وتحديد الاحتياجات الخاصة بكل حالة على حدة.

